واقع زراعة الحمضيات في سورية وتطورها في السنوات الأخيرة



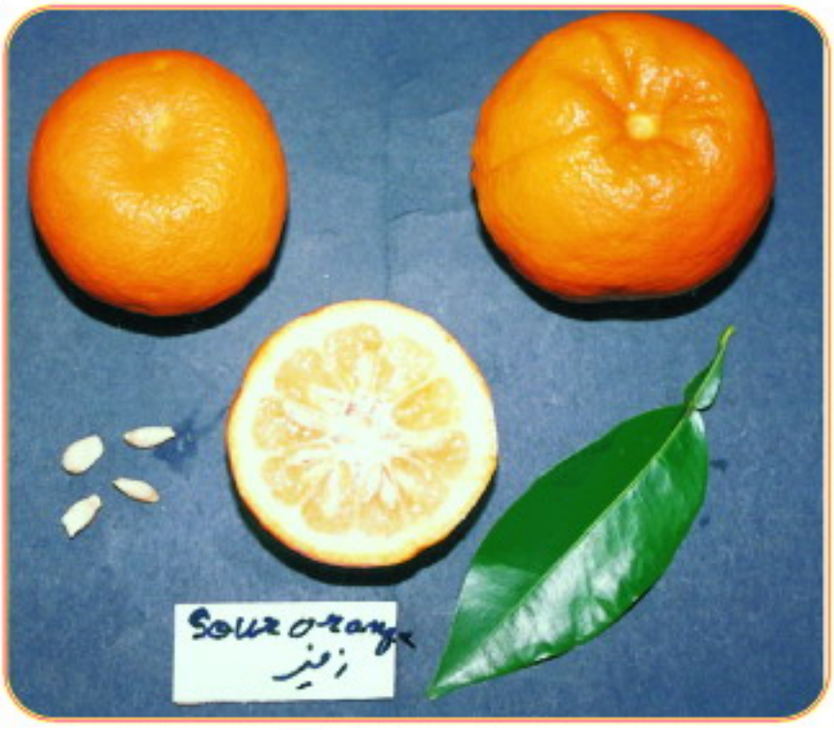
أصبحت زراعة الحمضيات في سوريا من الزراعات الاقتصادية الهامة، حيث تشغل مساحة ٢٨٢١١ هكتار من أفضل الأراضي المروية في الساحل السوري، تضم ١٠ مليون شجرة من أصناف الحمضيات المختلفة (ليمون حامض- برتقال- يوسفي- كريب فروت) وصل إنتاجها إلى ٨٢٠٠٠٠ طن في الموسم ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يعمل في هذه الزراعة ويعيش منها أكثر من ٢٨٠٠٠ عائلة في الساحل السوري وتقدر مساهمة قيمة ثمار الحمضيات في الدخل الوطني بحدود /٨/ مليار ليرة سورية.

مبررات زراعة الحمضيات في سوريا:

تمتاز سوريا بساحلها الطويل على البحر الأبيض المتوسط والذي يبلغ طوله حوالي ٢٠٠ كم من لبنان جنوباً إلى تركيا شمالاً وبعمق حتى ارتفاع ٣٠٠م عن سطح البحر شرقاً وضمن خطوط عرض ٣٤- ٣٧ وتعتبر منطقة الساحل السوري من أفضل المناطق في العالم لزراعة الحمضيات نظراً لتوفر التربة الجيدة والبيئة المثلى من حرارة ورطوبة وظروف جوية مناسبة لهذه الزراعة وإن أشعة الشمس والفروق الحرارية بين الليل والنهار تعطي مواصفات ممتازة لثمار الحمضيات من حيث اللون والطعم والنكهة.

وقد تم إنشاء السدود ومشاريع الري في الساحل السوري لتأمين مياه الري اللازمة إضافة إلى هطول مطري بين ٧٥٠- ١٠٠٠ مم سنوياً في المنطقة كذلك وجود اليد العاملة الزراعية ذات الخبرة والقدرة على تطوير هذه الزراعة بالرغم من حداثتها في المنطقة.

فمن أجل تأمين ثمار الحمضيات اللازمة للاستهلاك المحلي لعدد السكان في سوريا والبالغ أكثر من /١٧/ مليون نسمة وباعتبار أن الأسواق المجاورة في السعودية ودول الخليج العربي وكذلك دول أوربا الشرقية وروسيا جميعها بحاجة إلى ثمار الحمضيات وتستوردها من مختلف دول العالم فيمكن أن





تدخل الحمضيات السورية إلى هذه الأسواق لما تمتاز به من مواصفات متميزة في اللون والطعم والنكهة وخلوها من الأثر المتبقي للمبيدات وقرب هذه الأسواق إلى سوريا وبالتالي يمكن أن تؤمن دخلاً بالقطع النادر يساهم في بناء الاقتصاد الوطني.

من أجل ذلك كله وبغية التوسع في زراعة الحمضيات فقد كانت خطط الدولة المتتابعة منذ العام ١٩٧٠ (الخطة الخمسية) تركز على التوسع بزراعة الحمضيات وفق أسس استراتيجية واضحة، وقد قامت الدولة من خلال وزارة الزراعة والجهات المعنية الأخرى بتقديم كل الإمكانات اللازمة لتطوير هذه الزراعة من إقامة السدود وشبكات الري وتأمين الغراس اللازمة للزراعة الحديثة وبمواصفات جيدة وبأسعار رمزية، ومنح القروض اللازمة لتشجيع هذه الزراعة وبدون فوائد لتشجير الحمضيات وإقامة بساتين الأمهات الخالية من الأمراض الفيروسية في مراكز إنتاج الغراس لتأمين أقلام تطعيم نقية تستخدم في إنتاج الغراس، وتقديم الإرشادات والمعلومات وإقامة البحوث والتجارب التطبيقية الهادفة إلى تطوير زراعة الحمضيات في سوريا من حيث كمية الإنتاج في وحدة المساحة ومواصفات الثمار وغيرها.

عدا عن ذلك تم اعتماد أسلوب المكافحة الحيوية لآفات الحمضيات من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير قيمة الأدوية الزراعية والمبيدات وأجور الرش والتي تقدر بحدود مليار ليرة سورية سنوياً والتي كانت تدفع لمكافحة ٢٧٠٠٠ هكتار ولعدة مرات في العام وبعدة أنواع من المبيدات، والحفاظ على نظافة البيئة وعودة التوازن الطبيعي وحماية المستهلك والعامل والفلاح من الأثر الضار للمبيدات، إضافة لحماية التربة والمياه الجوفية من التلوث الكيميائي وكذلك مياه البحر المتوسط التي كانت تذهب إليه مخلفات المكافحة بعد هطول الأمطار، كما يتيح إنتاج ثمار حمضيات خالية من الأثر المتبقي للمبيدات لحماية المستهلك من جهة وتسهيلاً لدخول ثمار الحمضيات السورية إلى الأسواق العالمية ومنافستها للحمضيات الأخرى.

اعتماد برنامج الحصول على مادة نباتية نقية (الغراس الخالية من الفيروس)

وذلك باستخدام الطرق التكنولوجية الحديثة من:

- التطعيم الميرستيمي القمي

S. T. G

- الاختبار بالدلالة

INDEXING

- اختبار بالإليزا

ELISA TEST

لإنتاج غراس خالية من الفيروس واستخدامها كأمهات نقية لتأمين أقلام التطعيم اللازمة لمشاتل إنتاج الغراس التابعة لوزارة الزراعة وعددها خمسة مراكز، طاقتها الإنتاجية بحدود مليون غرسة حمضيات مطعمة سنوياً تؤمن حاجة تنفيذ خطة التشجير السنوية في سوريا وتؤمن فائضاً لتصدير غراس الحمضيات إلى الدول المجاورة، ومن المعروف أن الغراس الخالية من الأمراض الفيروسية تمتاز بقدرة إنتاجية أكبر بكثير من الغراس المصابة، هذا إذا لم يكن المرض مميتاً للشجرة.

اعتماد الأصول والأصناف الحديثة لتطوير زراعة الحمضيات:

إن الأصل في غرسة الحمضيات هو الغرسة البذرية التي يتم تطعيم الصنف المراد منها، ويتم اختيار الأصول المناسبة للبيئة والمقاومة للأمراض ورطوبة التربة وإعطاء مواصفات جيدة لثمار الصنف المطعم عليها. ومن أجل تطوير أصول وأصناف الحمضيات فقد قامت وزارة



الزراعة من خلال مكتب الحمضيات وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية بإدخال مجموعة من أصول وأصناف الحمضيات الحديثة من محطات بحوث عالمية معروفة في الولايات المتحدة الأمريكية- اسبانيا- إيطاليا-فرنسا. كان الهدف منها:

- إدخال أصول حديثة مقاومة للأمراض ولظروف التربة المختلفة وتعطي مواصفات جيدة للصنف.

- إدخال أصناف حديثة مناسبة للزراعة في البيئة المحلية وذات مواصفات جيدة للاستهلاك المحلي والتصدير وتضم مجموعة من الأصناف المبكرة النضج والمتوسطة والمتأخرة النضج بحيث تغطي أطول فترة ممكنة من العام بغية تأمين ثمار الحمضيات على مدار العام من جهة وتؤمن استقرار في الدخل للأخوة المزارعين، حيث يبدأ قطاف الحمضيات في سوريا من شهر أيلول ويستمر حتى حزيران من العام التالي أي يغطي تسعة أشهر في العام إضافة إلى أصناف تخزينية يمكن تخزينها في البرادات لتغطية أشهر الصيف الباقية.

- كذلك تقوم وزارة الزراعة بتأمين مستلزمات المكافحة الحيوية والمتكاملة مجاناً وفق برنامج متكامل موضوع لهذه الغاية ويتم من خلاله السيطرة على كافة آفات الحمضيات بدون استخدام المبيدات الكيماوية وإنما عن طرق إقامة المخابر ومراكز التربية اللازمة لتربية وإنتاج وإطلاق الأعداء الحيوية لآفات الحمضيات وخاصة:

الذبابة البيضاء- حافرة الأنفاق- البق الدقيقي - العناكب الحمراء وغيرها. وتوزيعها مجاناً على الأخوة الفلاحين.

أهم ميزات ثمار الحمضيات السورية:

- خلوها من الأثر المتبقي للمبيدات (مكافحة حيوية).

- التبكير في النضج عن دول المتوسط بحدود (شهر): تركيا- إسبانيا- إيطاليا- إلخ.

وهذا يسهل لها دخول الأسواق الأوربية دون منافسة.

- مواصفات ثمار الحمضيات السورية المميزة (اللون- النكهة- الطعم).

القطاف والتعبئة والتخزين:

تعتبر معظم ثمار الحمضيات السورية أصناف مائدة كما هي الحال في دول المتوسط، وهذه ميزة لثمار الحمضيات فهي المناسبة للتصدير وللاستهلاك الطازج وذات الأسعار الأعلى فمن أجل تصدير ثمار الحمضيات أو تخزينها يجب إتباع الطرق الفنية في قطاف ثمار الحمضيات لتصل على مجمعات التغليف والتوضيب بشكل سليم وبالتالي تصديرها.

❖ إدارة بحوث البستنة
م. وجيه الموعي

الأشجار والسكان



انخفض الغطاء الحراجي العالمي بنحو ٩,٤ مليون هكتار سنوياً خلال الفترة بين ١٩٩٠/ و ٢٠٠٠ ويعني ذلك فقد ١٤,٦ مليون هكتار سنوياً من الغابات الطبيعية يعوضها ٥,٢ مليون هكتار سنوياً من التوسع في الغابات الطبيعية والتشجير وتشكل البلدان الاستوائية ٩٧٪ من عمليات إزالة الغابات وما لا يتجاوز ٣٦٪ من الزيادة في الغطاء الحرجي وقد أسهمت الحرائق الطبيعية والإدارة غير المستدامة وحصاد حطب الوقود في فقد الغابات إلا أن إزالة الغابات لأغراض الإنتاج الزراعي والاحتياجات المعيشية ما زالت تمثل الأسباب الرئيسية .